



اتحاد المصارف العربية
Union of Arab Banks

كلمة

الأستاذ وسام حسن فتوح

الأمين العام
اتحاد المصارف العربية

في

منتدى رؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية 2021

(بدورته الثالثة)

الغردقة – جمهورية مصر العربية
8 – 10 تموز/يوليو 2021

بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

معالي الأستاذ طارق عامر – محافظ البنك المركزي المصري،
ممثلاً بسيادة الأستاذ جمال نجم، نائب محافظ البنك المركزي المصري،

معالي الدكتور اللواء عمر حنفي – محافظ منطقة البحر الأحمر،

سعادة الأستاذ طارق فايد – عضو مجلس إدارة إتحاد بنوك مصر، الرئيس
والرئيس التنفيذي بنك القاهرة، وعضو مجلس إدارة إتحاد المصارف
العربية،

أصحاب السعادة والسيادة كل باسمه وصفته،

أيها الحضور الكريم، أسعد الله صباحكم بكل خير،،،

أود في البداية أن أعبر عن فائق سعادتي لوجودي مجدداً بينكم اليوم
في مصر الحبيبة. كما أود أن أشكركم جميعاً على حضوركم هذا
المنتدى، وذلك على الرغم من الظلال القاتمة التي لا تزال يفرضها
انتشار جائحة كورونا.

كما أود أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى جمهورية مصر العربية،
الوطن الثاني لجميع العرب، وشكر قيادتها على الدعم الدائم لنشاطات
إتحاد المصارف العربية.

السيدات والسادة،

تستمر مصر في تحقيق خطوات جبارة في النمو الاقتصادي وفي التنمية المستدامة، يحث سجل الاقتصاد المصري تطوراً كبيراً في جميع المجالات نتيجة للسياسات المالية والنقدية والتجارية التي اعتمدها السلطات المالية والنقدية المصرية، تحت قيادة وإشراف الرئيس عبد الفتاح السيسي. وهنا، أود عرض بعض الأرقام التي تؤكد ذلك:

- حقق الاقتصاد المصري نمواً حتى في ظل تفشي جائحة كورونا التي ضربت جميع اقتصادات العالم دون استثناء، ففي حين انكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 3.35 عام 2020، سجل الناتج المحلي الإجمالي المصري نمواً حقيقياً بلغ 3.6% عام 2020، على الرغم من الأثر الكبير للجائحة على قطاع السياحة المصري. وهذا النمو هو دليل على صلابته الاقتصاد المصري واستناده إلى قواعد إنتاجية حقيقية، والإدارة الممتازة للسلطات المصرية لأزمة جائحة كورونا.

● في ظل قيادة الرئيس السيسي، زاد حجم الاقتصاد المصري من 2130 ألف مليار جنيه عام 2014 الى 5820 ألف مليار جنيه بنهاية العام 2020 (أي بزيادة 173%)، ومن المتوقع ان يستمر الاقتصاد المصري بالنمو خلال خمس سنوات، ليصل حجم الناتج المحلي الإجمالي المصري بنهاية العام 2025 الى 10478 ألف مليار جنيه. وهكذا، من المتوقع ان يتضاعف حجم الاقتصاد المصري حوالي أربع مرات خلال عقد واحد! وأن يصل الى ما يساوي 540 مليار دولار!

● هذا النمو الكبير في حجم الاقتصاد المصري سوف ينعكس بالطبع زيادة في مستوى الدخل والمعيشة للشعب المصري، بحيث زاد متوسط الدخل السنوي للمواطن المصري من حوالي 24,539 جنيه عام 2014، الى 57,693 جنيه عام 2020، أي بزيادة 135%. كما من المتوقع ان يصل حجم متوسط الدخل للمواطن المصري الى 94,073 بنهاية العام 2025، بحيث يكون قد تضاعف بحوالي 3.8 مرات خلال عقد.

● نجحت الحكومة المصرية خلال السنوات القليلة الماضية في تطوير سياساتها المالية لجهة الانفاق والايرادات، بحيث انخفض عجز الموازنة من 11.3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2014، الى 7.9% عام 2020، ومن المتوقع ان يستمر بالانخفاض ليصل الى 4.6% بنهاية العام 2025.

● انخفضت نسبة البطالة في مصر من 13.4% عام 2014، الى 8.3% عام 2020، ومن المتوقع ان تستمر بالانخفاض لتصل الى 7.9% عام 2025.

السيدات والسادة،

اسمحوا لي كذلك بالإضاءة على أحد أهم دعائم الاقتصاد المصري، وأقصد به البنك المركزي المصري، الذي قام ويقوم بجهود جبارة لمواجهة تحديات غير مسبوقة ناجمة عن جائحة كورونا، وهو استطاع خلال السنوات الماضية أن يقف سداً منيعاً في منع تدهور الأوضاع النقدية والمصرفية، حتى في ظل أعتى الضغوطات التي تعرض لها الاقتصاد المصري، وتكمن من إدارة السياسات النقدية بشكل ممتاز، وحاز على التنويه الدولي في هذا الخصوص.

كما لا بدّ من الإشادة بالدور الرائد الذي يقوم به البنك المركزي المصري وبالجهود التي يبذلها لتطوير القطاع المصرفي، وخاصة ما يتعلق بإصدار قانون البنوك الجديد (القانون رقم 194 لسنة 2020) الذي نُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 24 سبتمبر 2020. و صدر قانون البنوك الجديد رابع قانون لتنظيم أعمال الجهاز المصرفي والسياسات النقدية وشؤون البنك المركزي، ليكون مواكباً للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية على المستويين المحلي والعالمية.

وهدف القانون الجديد الى تحقيق عدداً من الأهداف، منها الموائمة مع أفضل الممارسات والأعراف الدولية والنظم القانونية للسلطات الرقابية على مستوى العالم، بالإضافة الى تحقيق نقلة نوعية للقطاع المصرفي المصري وإضافة المزيد من الخدمات الموائمة للتطورات العالمية، وسوف يُسهم في حوكمة وتفعيل الخدمات الرقمية بشكل أفضل.

وفي ما خصّ تعزيز الشمول المالي، اتخذ البنك المركزي العديد من المبادرات من اجل إدخال عدداً أكبر من المواطنين في النظام المالي الرسمي. كما توصلته على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية لتعزيز الشمول المالي وإتاحة الخدمات المالية الرسمية لمختلف شرائح المجتمع وتحفيز المواطنين على استخدامها، مع الأخذ بالاعتبار أن تكون متوفرة بتكلفة مناسبة.

وبالتوازي مع ذلك، عمد البنك المركزي الى توفير الخدمات غير المالية المتعلقة التثقيف المالي، الامر الذي خوّله الانضمام إلى المبادرات العالمية والمؤسسات الدولية المعنية بالشمول المالي. وفي هذا المجال، ونظراً للدور الفاعل الذي يقوم به على المستوى الدولي، تسلم البنك المركزي المصري رئاسة مجلس إدارة "التحالف الدولي للشمول المالي" في سبتمبر 2019. كما انه أصبح عضواً فاعلاً في "المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية" والتي أطلقها صندوق النقد العربي بالتعاون مع التحالف الدولي للشمول المالي والوكالة الألمانية للتنمية.

وإدراكاً منه للعلاقة الوثيقة بين الشمول المالي من جهة والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من جهة أخرى، يقوم البنك المركزي المصري بجهود كبيرة جداً على المستوى المحلي وخاصة توليه مهمة تنسيق الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز الشمول المالي.

فعمد الى وضع خطة عمل ارتكزت على ثلاثة محاور هي:

1. تهيئة بيئة الأعمال تستند الى تهيئة بيئة تشريعية وبنية تحتية مالية وتكنولوجية مناسبة،

2. جمع البيانات وقياس مؤشرات مستوى الشمول المالي،

3. التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بتطبيق الشمول المالي في مصر.

السيدات والسادة،

أظهر القطاع المصرفي المصري مرونة في وجه التحديات الاقتصادية والمالية التي شهدتها مصر، حتى أصبح الداعم الأول للاقتصاد المصري وخاصة بعد تفشي جائحة كورونا. وهو احتل المرتبة الرابعة بين القطاعات المصرفية العربية من حيث حجم الأصول، والمرتبة الأولى بين القطاعات المصرفية للدول العربية غير النفطية.

وأشير إلى أن الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي المصري قد حوالي 7.02 تريليون جنيهه (حوالي 446 مليار دولار) بنهاية العام 2020، كما بلغت الودائع حوالي 5.2 ترليون جنيهه (329 مليار دولار)، وبالنسبة للقروض الممنوحة للقطاعين العام والخاص، فقد بلغت حوالي 2.5 ترليون جنيهه (159 مليار دولار).

ومع استمرار المصارف المصرية بالنمو خلال الفصل الأول من عام 2021، ارتفع حجم الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي المصري ليصل الى 7.16 تريليون جنيهه (حوالي 455 مليار دولار)، واجمالي الودائع الى 5.26 تريليون جنيهه (حوالي 335 مليار دولار)، والقروض للعملاء 2.53 تريليون جنيهه (حوالي 161 مليار دولار)، ورأس المال والاحتياطيات 502.4 تريليون جنيهه (حوالي 32 مليار دولار).

السيدات والسادة،

يُعد القطاع المصرفي المصري أحد أكثر القطاعات المصرفية العربية متانة بمعدلات سيولة ونوعية أصول وقاعدة رأسمالية جيدة جداً ساهمت في تجاوز العديد من الأزمات. وتُشير مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي المصري إلى سلامة مالية وامتانة ملحوظة في أداء المصارف المصرية على الرغم من الظروف التشغيلية الصعبة التي كانت تعمل فيها، كما تعكس مرونة القطاع المصرفي في التعامل مع كافة المتغيرات المالية والاقتصادية.

وتشير البيانات إلى ارتفاع معيار كفاية رأس المال أو القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بأوزان مخاطر من 18.4% بنهاية العام 2019 إلى 19.0% بنهاية الفصل الأول من العام 2021، وارتفعت نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان مخاطر من 15.9% إلى 16.7%، الأمر الذي يدل على متانة رأسمالية عالية للقطاع المصرفي المصري.

أما بالنسبة لجودة الأصول، فتشير البيانات إلى انخفاض في نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض من 4.2% بنهاية العام 2019 إلى 3.5% بنهاية الفصل الأول من العام 2021.

من جهة أخرى، أشادت المؤسسات الدولية بالقطاع المصرفي المصري، حيث استعرضت تلك المؤسسات الإجراءات والمبادرات التي اتخذتها الحكومة والبنك المركزي للحد من آثار جائحة فيروس كورونا، خلال العام 2020، وتوقعاتها بنمو قوي للاقتصاد المصري في 2021.

في الختام، يسعدني أن أرحب بكم في فعاليات "منتدى رؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية 2021". هذا الحدث العلمي الهام الذي ينظمه إتحاد المصارف العربية تحت رعاية معالي محافظ البنك المركزي المصري – الأستاذ طارق حسن عامر وبدعم وتعاون البنك المركزي المصري وإتحاد بنوك مصر.

إن هذا الملتقى اضحى تقليداً سنوياً راسخاً بفضل هذا الدعم، وبفضل ما نلقاه من تعاون وتنسيق من الخبراء المحليين والعرب والدوليين وفي مقدمهم أصدقاء الإتحاد من لجنة بازل للرقابة المصرفية، وأصبح يشكل منصة هامة ينتظرها مسؤولو الرقابة على المصارف ورؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية لكي يتبادلوا خلالها خبراتهم ويعرضوا تجاربهم ويتناقشوا في آخر المستجدات في مسألة إدارة المخاطر، وذلك بهدف تطوير أدائهم ورفع مستوى كفاءاتهم من جهة، وتحسين مصارفنا وتعزيز التزامها بمتطلبات لجنة بازل من جهة أخرى.

فأهلاً وسهلاً بكم ولنا كلّ الثقة أن يحقق هذا الملتقى ما نصبو إليه من أهداف خدمة للصناعة المصرفية العربية.

وشكراً لإصغائكم،،،